الفصل الثالث

التناقضات الكامنة فى الإتفاقية

الفصل الثالث

التناقضات الكامنة فى الإتفاقية

تزخر اتفاقية تريبس بتناقضات ومعوقات يتعاظم إدراكها عند الممارسة نتناول فيما يلى ثلاثة نماذج لها :

النموذج الاول : فرض فترة عشرين عاما كحد ادنى لحماية براءات الاختراع :

مع التطور المتواصل فى العلم والتكنولوجيا يجرى باستمرار تقصير لدورات حياة المنتجات . معنى ذلك أن وضع حد أدنى قدره عشرون عاما لحماية البراءات يعد أمرا غير منطقيا حيث تنتهى دورة حياة المنتج (أو المستحضر) قبل مرور العشرين عاما بفترات تطول أو تقصر حسب نوع المنتج ، وبالتالى يكون هناك تمديد للحماية بدون مبرر(*) ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأخير كبير فى الاستفادة العامة من المنتج ، خاصة بواسطة بلدان العالم الثالث . ذلك فى الوقت الذى تتشبع فيه الشركات العالمية الكبرى بواردات ريعات المعارف التكنولوجية بأكثر كثيرا مما تستحق كمقابل لتغطية تكاليف الأبحاث . إن المثال البارز فى هذا الخصوص يأتى من أكثر الصناعات حرصا على البراءة (وعلى تمديد مدتها) وهى صناعة الدواء .

وهنا نشير – كحالة – إلى أنه طبقا للدراسات والمتابعات المنشورة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبواسطة بعض الجماعات العاملة من أجل حماية المستهلك فيها ، فإن إحدى شركات الدواء الكبرى تقوم بعمل ضغوط Lobbying على الجهات المعنية باتخاذ القرار والتأثير فيه (الحكومة – الكونجرس ..) من أجل الحصول على مد للاحتكار الخاص بإحدي أدويتها لمدة ثلاث سنوات (إضافة إلى الفترة الأصلية الممنوحة لبراءة الدواء) . الملفت للانتباه أن الشركة كونت فريقا يضم مجموعة من السياسيين وذويهم للتأثير فى عملية اتخاذ القرار ، وقد ضم هذا الفريق (طبقا لتقرير منشور لجماعة (Public Citizen) ليندا داشلى زوجة زعيم الأقلية فى مجلس الشيوخ ، وكذلك بيتر كنايت مدير حملة الانتخابات الرئاسية «كلينتون – جور» عام ١٩٩٦ . وقد بلغ حجم المبالغ المنفقة على هذه الحملة منذ ١٩٩٦ وعلى مدى السنوات الأربع التالية ١٨,٢ مليون دولار طبقا لتقرير الجماعة المشار إليها . ذلك بينما كانت المبيعات العالمية للدواء موضوع الحملة قد بلغت ٢,٧ بليون دولار . الجدير بالإشارة هنا هو أن تمديد البراءة يعنى الاحتفاظ بالاحتكار ومنع

(*) يمكن هنا الإشارة إلى أن متوسط الزمن اللازم للتوصل إلى دواء جديد قد إختصر كثيراً (من سبعينات إلى تسعينات القرن الـ ٢٠) بفعل التقدم التكنولوجى والتنظيمى ، وذلك حيث قد إنخفض زمن الأبحاث اللازمة من حوالى ١٢ عام إلى حوالى خمسة أعوام . ذلك بينما انخفض متوسط الزمن اللازم للحصول على موافقة الرقابة الدوائية(من هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية FDA) من ٣٢,٦ شهر (عام ١٩٨٧) إلى ١٢,٦ شهر (عام ١٩٩٩) .

شركات الدواء الأخرى (سواء فى الولايات المتحدة أو فى أى بلد آخر) من إنتاج الدواء باسمه العلمى وليس بالاسم التجارى الخاضع للابتكار بواسطة الشركة الأم . والمعروف أن انتاج الدواء بالاسم العلمى (أو النوعى) أو الجنيسى generic name (بعد انقضاء سريان فترى حماية الملكية الفكرية) مـن شأنه تخفيض سعر الدواء إلى ٢٠٪ أو أقل ، مقارنة بثمنه الأصلى ، وهو الإجراء الذى من شأنه إتاحة الدواء لمحدودى الدخل وللفقراء فى أمريكا وفى جميع بلدان العالم(*) .

يبقى فيما يتعلق بمحاولات الشركات الدوائية الكبرى تمديد فترة احتكارها لمنتجاتها لأكثر من الفترة الممنوحة لها (وهى عشرون عاماً على الأقل) ، أن هذه المحاولات تأخذ أيضا أشكالاً أخرى غير مباشرة (نقصد غير الضغط السياسى) . من هذه الأشكال إدخال تعديل ما على الدواء (وذلك مثل تحضيره بدرجة نقاء أكبر) ، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى تطويل فترة الحماية لمصلحة الشركة المحتكرة لمدواء لفترة ربما تصل إلى عشر سنوات أو يزيد . هنا نجذب الانتباه إلى أنه من ٨٥٧ طلب تم قبوله لتسجيل دواء جديد بواسطة هيئة الأغذية والأدوية الأمريكية على مدى التسعينات من القرن العشرين ، نجد أن ٣١١ طلباً فقط كانت تختص بأدوية تعتبر مواد كيميائية جديدة تماما new chemical entities ، بينما اختصت بقية الطلبات بمركبات دوائية معروفة من قبل تمت صياغتها فى مستحضرات أو توليفات دوائية جديدة(**) .

النموذج الثانى: الصعوبات المتناهية فى تطبيق الترخيص الإجبارى :

يعنى حق الترخيص الاجبارى ، والمنصوص عليه فى التريبس ، أن للدولة أن تمنح الترخيص بإنتاج منتج ما لإحدى الشركات الوطنية ، وذلك ما دامت فى حاجة إلى هذا المنتج لمواجهة إحتياجات وطنية ملحة يصعب تلبيتها من خلال الاحتكارات والأسعار التى تفرضها الشركات العالمية الكبرى صاحبة البراءة . فعلى سبيل المثال بلغ سعر عبوة من دواء للإيدز ١٨ دولار بينما يمكن أن تتكلف فقط ثلث دولار واحد بالتصنيع المحلى غير الاحتكارى . لقد حاولت حكومة جنوب أفريقيا ممارسة هذا الحق بخصوص أدوية الإيدز ، إلا أن الشركات العالمية قد أقامت النزاع ضدها واتهمتها بالسرقة واستمر النزاع عشرات الأشهر بينما عدد الوفيات بالإيدز يتزايد

(*) يذكر هنا - كمثال أن انتاج الأدوية بالاسم العلمى (أو النوعى أو الجنيسى) أى بعيداً عن سطوة الشركة الأم صاحبة براءة الاختراع قد ساعد الشركات الدوائية الهندية (خاصة شركتى Cipla و Hetero) على انتاج نفس أدوية علاج الايدز التى تنتجها ثلاث شركات دوائية عالمية كبرى (انجليزية وأمريكية) وأن تصل بتكلفة العلاج السنوى للمريض بواسطة توليفة من ثلاث أدوية إلى قدر ٣٥٠ - ٦٠٠ دولار (سنوياً) ، وذلك فى مقابل تكلفة ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ دولار لنفس العلاج من انتاج الشركات العالمية الثلاث .

(**) هذا الاتجاه يعرف بـ me too drugs .

بالملايين . هنا يتضح عملياً وجود عدد من الصعوبات أمام البلدان النامية بشأن ممارسة الترخيص الإجبارى(*) . وبينما يمكن أن تكون هناك صعوبة معرفية تكنولوجية بخصـــوص إنتاج المنتج موضوع البراءة . إلا أن الصعوبات السياسية تعد الأهم والأخطر ، وتتمثل فى ممارسات إرهابية تصدر عن الشركات الدولية الكبرى أو الدول التى تنتمى إليها . وفى هذا الخصوص ننوه إلى دور الأرادة السياسية للدولة فى عدم السماح للشركات متعديات الجنسية بممارسة أطماعها فى فرض منتجاتها بأسعار عالية (ملحوظة : مارست الحكومة البرازيلية فى هذا الشأن نموذجاً يحتذى فى مجال أدوية الأيدز مما أدى إلى خفض أسعارها بنسبة ٧٩٪ ، وكان لذلك نتائج ايجابية مهمة بالنسبة لخفض معدل وفيات مرضى الأيدز وتوفير صرف مئات الملايين من الدولارات فى المستشفيات) .

النموذج الثالث : احتكار براءات على مكتشفات فى جسم الإنسان :

طبقاً للتربس فإنه تمنح براءات (بمثابة احتكارات) بخصوص التتابعات الجينية المسئولة عن المتغيرات المرضية فى جسم الانسان . إن البراءة الممنوحة هنا لا تمثل مجرد اعترافا بسبق فى المعرفة العلمية بقدر ما تمثل فرصة لاحتكار أمر ما يتصل بمرض يمكن أن يحدث لأى إنسان فى أى مكان على سطح الكرة الأرضية . ولأن هذه البراءة تتعلق بمعرفة يمكن أن تؤدى إلى اكتشاف أدوية جديدة فمن شأن احتكار هذه المعرفة أن يصبح المصير الصحى لكل إنسان على سطح الكرة الأرضية رجلا كان أو امرأة ، طفلا أم شيخا ، مرهونا ليس بانجازات البحث العلمى ، وإنما بتوجهات وتحالفات ومصالح محتكرى البراءات(*) .

(١) انظر أيضاً : «رأي عالمى ضد التجارة بالجينات» فى كتاب «ثورة الدواء المستقبل والتحديات» – ص ١١٢ – مرجع سبق ذكره .